النشرة المصرية للبحوث والدراسات
The Egyptian journal of research and studies

قـــراءة أوليـــة

لإنتخابات مجلس الشيوخ – 2025

إعـــداد

فريق عمل النشرة المصرية للبحوث والدراسات

النشرة المصرية للبحوث والدراسات
The Egyptian journal of research and studies

تاريخ الإصدار: يوليو 2025
نوع التقرير: أولي
نطاق الرصد: محافظات مختارة تمثل التنوع الجغرافي والديموغرافي
الفترة الزمنية للرصد: من 3 يوليو إلى 20 يوليو 2025

المقدمة

السياق العام للعملية الانتخابية

تُجرى **انتخابات مجلس الشيوخ المصري 2025** في ظل استقرار أمني ومؤسسي يوفّر أرضية تنظيمية مناسبة لسير العملية الانتخابية. وقد أظهرت **الهيئة الوطنية للانتخابات** التزامًا واضحًا بالجدول الزمني والإجراءات المقررة, مع خطوات عملية نحو تعزيز الشفافية, من خلال نشر الكشوف إلكترونيًا وتسهيل اعتماد منظمات المجتمع المدني المعنية بعملية الرصد والمتابعة.

ومع ذلك, يظل المشهد السياسي العام محدودًا بعض الشيء في تنوعه, إذ تتركز المنافسة إلى حد كبير ضمن تحالفات حزبية ذات حضور واسع, في حين تتراجع مشاركة عدد كبير من الأحزاب سواء من تيار احزاب الموالاة او المعارضة نتيجة لغياب قواعد شعبية وتنظيمية حقيقية او لأسباب اخرى , ويواجه المرشحون المستقلون والجدد تحديات تنظيمية تتعلق بفرص الوصول إلى الإعلام, والتمويل, والتنسيق الإداري. ويبرز في هذا السياق أهمية العمل المستمر على تطوير البيئة السياسية لضمان أوسع قدر من التعددية والمشاركة, بما يرسّخ مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص داخل الإطار القانوني والدستوري.

أهداف التقرير

1. توثيق تسلسلي دقيق لمراحل العملية الانتخابية, بدءًا من فتح باب الترشح, مرورًا بإجراءات الفحص الطبي وتقديم الأوراق, وصولًا إلى إعلان الكشوف النهائية للمرشحين بالاضافة لمرحلة الطعون والتنازلات .
2. تحليل التحديات القانونية والتنظيمية والإجرائية التي واجهها المرشحون والجهات المشرفة, مع إبراز التفاوتات الميدانية ومواضع القصور المحتملة.
3. تقييم مدى التزام الجهات المعنية, وعلى رأسها الهيئة الوطنية للانتخابات, بمعايير الشفافية والنزاهة, من خلال مقارنة الإجراءات الفعلية بالإطار القانوني الحاكم.
4. تقديم توصيات عملية وقابلة للتنفيذ لتعزيز شفافية العملية الانتخابية وضمان استكمالها وفق مبادئ النزاهة, وتكافؤ الفرص, واحترام الحقوق السياسية.

منهجية العمل والرصد

استند هذا التقرير إلى منهجية متعددة الأبعاد, جمعت بين الرصد الميداني المباشر, والتحليل المكتبي للوثائق والبيانات الرسمية, والمتابعة الرقمية للخطاب الإعلامي والمحتوى المنشور عبر المنصات المفتوحة. وقد تنوعت أدوات الرصد لتشمل المقابلات مع عدد من المرشحين والمواطنين من مختلف الفئات ومن مختلف المحافظات , إلى جانب مراجعة البيانات الصادرة عن **الهيئة الوطنية للانتخابات** والمؤسسات الرسمية المعنية بالاضافة للبيانات الرسمية الصادرة عن الاحزاب السياسية, ورصد التغطية الإعلامية الرسمية والمستقلة.

نفّذت **عملية الرصد** من خلال شبكة من فريق الباحثين بالنشرة المصرية للبحوث والدراسات , حيث جاء هذا التقرير ضمن الدور المنوط بمنظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة المجتمعية والرقابة المدنية. وقد مكّنت هذه المنهجية من تقديم قراءة دقيقة وموضوعية لمجريات المرحلة الأولى من الانتخابات, ورصد مستويات الالتزام بالإجراءات والمعايير القانونية.

الإطار القانوني الناظم

- **القوانين المنظمة:** قانون مجلس الشيوخ ولائحته التنفيذية.
- **مهام الهيئة الوطنية للانتخابات :** ادارة العملية الانتخابية بالكامل من حيث الإشراف والتنظيم والطعن وإعلان النتائج.
- **صلاحيات القضاء الإداري:** الفصل في الطعون المقدمة خلال المدة المقررة.
- **مدى توافق الإطار القانوني مع المعايير الدولية:** توافر العديد من الضمانات القانونية, لكن تغيب بعض الآليات الجوهرية الخاصة بتكافؤ الفرص, لا سيما في الدعاية والتمويل.

المراحل الإجرائية الأساسية

في هذا الجزء من التقرير، يتم استعراض وتحليل القوائم النهائية لمرشحي انتخابات مجلس الشيوخ 2025 بنظام (القائمة) و(النظام الفردي) , كما أعلنتها الهيئة الوطنية للانتخابات. حيث يركّز التحليل على توزيع المرشحين عدديًا وجغرافيًا ونوعيًا، إضافة إلى طبيعة التمثيل الحزبي داخل كل قطاع انتخابي، بهدف تقييم مدى اتساق القوائم مع مبادئ العدالة التمثيلية، والتنوع السياسي، وتمثيل الفئات النوعية والاقل حظاً في السياق العام للعملية الانتخابية.

أولا: النظام الفردي

. التوازن العام بين المستقلين والحزبيين

بناءً على البيان الرسمي الأخير من **الهيئة الوطنية للانتخابات** (الذي أعلن انسحاب 4 مرشحين من النظام الفردي)، تم تعديل العدد الإجمالي للمرشحين من **428** عقب مرحلة اعلان الكشوف النهائية بعد عملية الطعون الي **424 مرشحًا**، وتحديث نسب التوزيع على النحو التالي:

بلغ عدد المرشحين النهائيين على النظام الفردي 424 مرشحًا يتنافسون على 100 مقعد، وتوزّعوا على النحو التالي:

- **183 مرشحًا** مستقلًا، بنسبة **43.2%**
- **241 مرشحًا حزبيًا**، بنسبة **56.8%**، موزعين على **مجموعة من الاحزاب السياسية متعددة الايدولوجيات** .

وكما نرى ... رغم الغلبة العددية للمرشحين المنتمين إلى أحزاب سياسية، فإن تسجيل المستقلين لما يقارب **نصف المشهد الانتخابي** يعكس واقعًا مركبًا يتجاوز الأرقام الظاهرة :

1. **محدودية الثقة في التنظيمات الحزبية:** هذه النسبة المرتفعة للمستقلين تُعد مؤشرًا قويًا على استمرار أزمة الثقة بين النخب المجتمعية (خصوصًا في الريف والأطراف) والأحزاب القائمة، والتي تعاني غالبًا من ضعف في الحضور المحلي، وعدم وجود آليات ديمقراطية داخلية واضحة تتيح ترشيح كوادر مستقلة تتمتع بالكفاءة.

2. **الاستقلال كتكتيك انتخابي :** عدد غير قليل من المستقلين هم فعليًا كوادر حزبية سابقة أو حاليين يخوضون الانتخابات بصفة "مستقلة" لأسباب تكتيكية، مثل الهروب من الصراعات الداخلية داخل أحزابهم، أو الحفاظ على قاعدة جماهيرية عريضة تتشكك في الشعارات الحزبية.

3. **غياب الوعي الحزبي وضعف التجذر المجتمعي:** يعبّر هذا التوازن عن خلل هيكلي في بنية الحياة الحزبية بمصر؛ فعدد كبير من الأحزاب لا يملك قواعد حقيقية كافية في المحافظات، ولا يمارس عملًا سياسيًا أو خدميًا منتظمًا بين دورات الانتخابات، ما يقلص من فرصها في استقطاب مرشحين جادين.

4. **أثر المال السياسي والدعم القبلي :** في بعض الدوائر، يملك المستقلون قوة مالية أو علاقات عائلية وقبلية تمكّنهم من خوض الانتخابات دون الحاجة لغطاء حزبي، وهو ما يعكس استمرار تأثير الروابط الاجتماعية التقليدية كمحرك رئيسي في التنافس الانتخابي.

5. **محدودية الرقابة على تمويل المستقلين:** من واقع الرصد، يغيب أحيانًا التتبع الرقابي الدقيق لمصادر تمويل الحملات الانتخابية للمستقلين، مقارنة بما هو مطلوب من الأحزاب، ما يجعل من الاستقلال خيارًا مريحًا إداريًا وماليًا في بعض الحالات.

. خريطة الحضور السياسي والتنظيمي

الأحزاب المهيمنة :

حزب "مستقبل وطن"
هيمنة عددية وانتقائية جغرافية

دفع الحزب بـ**60 مرشحًا** على النظام الفردي، وهو الرقم الأعلى بين كافة الأحزاب، ما يجعله القوة السياسية الأبرز في هذه الجولة الانتخابية. حيث ينتشر الحزب عبر مرشحيه في **21 محافظة**، بينما **يغيب تمامًا عن 6 محافظات هي:**

- **الوادي الجديد**
- **مطروح**
- **شمال سيناء**
- **السويس**
- **البحر الأحمر**
- **الإسماعيلية**

يظهر تحليل هذه الأرقام

1. **الانتشار مع التحفظ:** حضور الحزب مكثف في المحافظات الكبرى ذات الثقل الانتخابي مثل القاهرة **(7 مرشحين)**، **والجيزة والشرقية (5 مرشحين لكل منهما)**، ما يشير إلى **استراتيجية انتخابية تركّز على المناطق ذات الكثافة السكانية والتأثير السياسي والإعلامي.**
2. **الفراغات الجغرافية:** غيابه في المحافظات الحدودية والصحراوية يُبرز حدود البنية التنظيمية للحزب، ويعكس **إما ضعف القواعد الحزبية هناك، أو إحجامًا عن الدخول في دوائر انتخابية صعبة وغير مضمونة النتائج.**
3. **قراءة سياسية واضحة :** رغم السيطرة العددية، فإن تردد الحزب في خوض المنافسة في جميع الدوائر يكشف عن **انتقائية محسوبة** قد ترتبط بمعطيات تنظيمية أو بمؤشرات استطلاع رأي محلية.

حزب "حماة الوطن"
انتشار واسع دون اختراق حاسم

خاض الحزب الانتخابات **بـ25 مرشحًا** موزعين على **22 محافظة**، ما يجعله ثاني أكثر الأحزاب انتشارًا جغرافيًا بعد "مستقبل وطن".

وفق أرقام المرشحين نجد :

1. **اتساع رقعة المشاركة دون تركيز الثقل :** على الرغم من تغطيته لعدد كبير من المحافظات، إلا أن الحزب **لم يحقق كثافة ترشح واضحة في أي محافظة بعينها**، ما يجعله أشبه بـ"منافس غير رئيسي على الاستحواذ " في أغلب الدوائر.
2. **دور المشاركة :** حضوره بهذا الشكل يوحي بأنه يلعب دورًا **تكتيكيًا داخل التحالف الانتخابي الأوسع الذي يقوده "مستقبل وطن"**، وليس قوة مستقلة تسعى للهيمنة أو تقاسم النفوذ الانتخابي.
3. **قراءة سياسية:** يبدو الحزب **جزءًا رئيسياً من التوازنات السياسية داخل القائمة الوطنية**، أكثر من كونه فاعلًا ميدانيًا يسعى لحصد مكاسب مباشرة بشكل كبير على النظام الفردي.

- **"مستقبل وطن"** يظل الحزب الوحيد القادر على الترشح بكتلة وازنة في معظم المحافظات، وإن كانت هناك فجوات بعض الشيء في حضوره تشير إلى محدودية التمدد الكامل على المستوى الوطني خاصة في المحافظات الحدودية .
- **"حماة الوطن"** يُمثّل حالة من الانتشار العرضي غير المصحوب بإستحواذ انتخابي مكثف، ما يجعله جزءًا رئيسياً وفاعلاً من المشهد دون أن يكون في موقع الصدارة.

حزب العدل – 19 مرشحًا في 11 محافظة

- يُعد الحزب من القوى السياسية الجديدة نسبيًا, ورغم حداثته تمكن من الدفع بعدد ملحوظ من المرشحين.
- انتشاره في 11 محافظة يعكس طموحًا سياسيًا لبناء قواعد تنظيمية, لكنه لا يزال محدودًا في المناطق الريفية.
- ترشحه في القاهرة ب ـ6 مرشحين يعكس رهانه على الناخب الحضري والنخب السياسية.

حزب "الجبهة الوطنية"

احدث الاحزاب المشاركة مع حضور تنظيمي نشط

شارك الحزب بـ12 مرشحًا ضمن القوائم, و10 مرشحين على النظام الفردي، ليأتي في المرتبة الثالثة من حيث إجمالي عدد المرشحين على مستوى الأحزاب في انتخابات مجلس الشيوخ 2025.

يتركز وجوده في محافظات رئيسية مثل القاهرة, الجيزة, الغربية, والمنوفية, وتُظهر خريطة الترشح أن الحزب يتحرك في دوائر بعينها, بالتوازي مع تركيز واضح على المشاركة في العمل التنظيمي ضمن تحالف "القائمة الوطنية من أجل مصر".
يظهر تحليل هذه المشاركة :

التمثيل مع التركيز التنظيمي: مشاركة الحزب بـ22 مرشحًا فقط (12 في القوائم و10 في الفردي) تشير إلى توجه انتقائي في خوض الانتخابات, مع تركيز أكبر على الدعم اللوجستي والتنظيمي داخل التحالف.

نشاط ميداني مكثف: يسجل الحزب حضورًا لافتًا في المؤتمرات الشعبية والاستعدادات الانتخابية من خلال أماناته المركزية مثل العمال والشباب, وغرفة عمليات مركزية تنسق مع المحافظات.

أدوار داخل التحالف: يشارك الحزب في "القائمة الوطنية من أجل مصر" كجزء من تحالف واسع, ويؤدي أدوارًا تنظيمية واضحة من خلال قياداته ذات الثقل في العمل السياسي, ما يعكس انخراطه في الدعم الفني وصنع القرار السياسي.

انتشار انتقائي: يتواجد الحزب في عدد من المحافظات رئيسية مثل القاهرة, الجيزة, والمنوفية, بالاضافة لعدد من المحافظات حدودية مثل شمال سيناء ما يعكس بنية تنظيمية متوسطة تركز على الدوائر ذات الكثافة والتأثير.

"حزب "الشعب الجمهوري"

شارك الحزب بـ5 مرشحين على القائمة, و5 مرشحين على النظام الفردي، ليصل إجمالي تمثيله إلى 10 مرشحين في انتخابات مجلس الشيوخ 2025. توزعت مشاركته على 9 محافظات, مع حضور نسبي في محافظات الدلتا والوجه البحري، ضمن تحالف "القائمة الوطنية من أجل مصر".
يُظهر تحليل هذه المشاركة:

1. **مشاركة متوسطة ومركّزة:** يعكس عدد المرشحين توجهًا للتركيز على دوائر محددة بدلًا من الانتشار الواسع, مع محاولة لتحقيق تمثيل نوعي في بعض المحافظات.

2. **توزيع جغرافي انتقائي:** يتركز تواجد الحزب في مناطق سكانية نشطة مثل الشرقية والغربية, بينما يغيب عن **المحافظات الحدودية والصحراوية**, ما يشير إلى بنية تنظيمية مركّزة في الشمال.

3. **تحرك انتخابي فني:** يتحرك الحزب من خلال مرشحين ذوي خلفيات مهنية أو تشريعية, ويعتمد على خطاب تقني يتناول قضايا خدمية دون تقديم مواقف سياسية حادة أو تعبئة جماهيرية واسعة.

. الأحزاب متوسطة الحضور – محاولة إثبات الذات :

حزب المؤتمر – 14 مرشحًا في 9 محافظات

- من الأحزاب ذات البنية الإدارية الممتدة, لكنه يواجه تحديات في تجديد كوادره.
- تراجع حضوره عن انتخابات سابقة, ولا يملك نفوذًا انتخابيًا كبيرًا في المحافظات التي يخوض بها.
- مشاركته جاءت في محافظات متنوعة جغرافيًا, دون هيمنة واضحة على أي منها.

حزب إرادة جيل – 12 مرشحًا

- يقدّم نفسه كحزب شاب وجديد.
- معظم ترشيحاته في محافظات حضرية أو ذات كثافة انتخابية متوسطة.
- يعاني من عدم قوة البنية القاعدية والتنظيم على مستوى المحافظات.

حزب الجيل – 10 مرشحين في 5 محافظات

- يعاني من ضعف الامتداد الجغرافي وقلة الكوادر المحلية.
- رُصدت له شكاوى تنظيمية أثناء فترة الترشح, خصوصًا في السويس والإسكندرية, ما يشير إلى ضعف الخبرات الموجودة بالهياكل الإدارية.
- يبدو الحزب أقرب إلى حالة "بقاء سياسي" أكثر من كونه قوة طامحة للتوسع والمنافسة الفاعلة .

حزب الاصلاح والتنمية – 4 مرشحين في 4 محافظات

- احد الاحزاب المعارضة التي اختارت طريق المشاركة للعب دور فعال في عملية صنع القرار .
- دفع الحزب بأربعة مرشحين على المقاعد الفردية بمحافظات قنا والسويس وشمال سيناء والمنوفية
- مشاركته جاءت في محافظات متنوعة جغرافيًا, دون هيمنة واضحة على أي منها ولا يملك نفوذًا انتخابيًا كبيرًا في المحافظات التي يخوض بها بأستثناء محافظة المنوفية .

الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي – 3 مرشحين في 3 محافظات

- يمتلك الحزب العديد من الكوادر النخبوية والكوادر التنظيمية في العديد من المجالات .
- استثمر الحزب تواجده تحت قبة البرلمان في الدورات السابقة في الانحياز لقضايا المواطن البسيط .
- ينافس الحزب في محافظات اسيوط والاقصر والمنوفية .

. الأحزاب المتراجعة – الأثر والتحديات

حزب النور – 8 مرشحين

- مقارنة بمشاركته القوية سابقًا, تراجعه يعكس انكماش الحضور السلفي سياسيًا.
- غيابه عن مراكزه التقليدية في الدلتا يؤكد فقدان التأثير الشعبي السابق.
- الحزب في حالة انكماش وتكيّف مع المتغيرات السياسية, دون قدرة على المنافسة الجادة.

حزب الوفد – 4 مرشحين فقط

- الحزب الأقدم تاريخيًا في الحياة السياسية المصرية, لكن مشاركته الضعيفة تؤكد تعثره التنظيمي واستمرار أزماته الداخلية.
- وجوده الآن لا يعكس وزنه التاريخي, بل يعكس أزمة قيادة وتراجع في القواعد الشعبية.

الأحزاب محدودة الحضور – طموح بلا أدوات

تشمل هذه الفئة أحزابًا دفعت بمرشح أو اثنين, مثل:

- **مصر الحديثة**
- **الاتحاد**
- **السلام الديمقراطي**
- **الريادة**
- **المستقلين الجدد**
- **حقوق الإنسان والمواطنة**

- معظم هذه الأحزاب تفتقر إلى قواعد انتخابية فعلية, وتبدو مشاركتها أقرب إلى إثبات وجود أو محاولة التواجد ضمن العملية الانتخابية بغض النظر عن التنافسية الحقيقية .
- ترشيح أفراد في محافظات متفرقة دون خطة واضحة او تنسيق يعكس ضعفًا في التوجيه السياسي والقدرة التنظيمية.
- بعضها يتقاطع فعليًا مع قوائم أو مرشحي أحزاب أكبر دون تنافس حقيقي.

الملاحظة العامة حول هذه الفئة:

- حضورها ضروري ومهم لصناعة تعددية شكلية, لكنه لا يُشكّل ضغطًا حقيقيًا على هيمنة الأحزاب الكبرى.
- غياب التنسيق الداخلي, ضعف الخطاب السياسي, وغياب التمويل المنظم والقواعد التنظيمية الحقيقية من أبرز عوامل ضعف هذه الأحزاب في خوض انتخابات الشيوخ.
- رغم تمثيلها الاسمي في بعض القوائم, فإنها تظل خارج الفاعلية الحقيقية في المنافسة, ما يؤكد تآكل الوسط الحزبي لحساب هيمنة كتلة سياسية واحدة.

" التوزيع الجغرافي – فجوات وفوارق "

يؤكد التوزيع الجغرافي على أن البنية الحزبية في مصر، حتى في الاستحقاقات البرلمانية رفيعة المستوى مثل انتخابات مجلس الشيوخ، ما تزال غير مكتملة أو منتشرة بشكل متوازن عبر الخريطة الإدارية للجمهورية. وفيما يلي تعميق لهذا التحليل :

المحافظات مرتفعة الكثافة التنافسية

القاهرة، الجيزة، الشرقية، سوهاج، الدقهلية هي المحافظات التي تشهد تنوعًا وتعددًا في الترشح، مع حضور واسع للأحزاب الكبرى مثل "مستقبل وطن" " حماة الوطن " " الشعب الجمهوري " و"العدل" و"المؤتمر"، إلى جانب عدد كبير من المستقلين.

- هذه المحافظات تجمع بين الكثافة السكانية، النشاط المدني، والحضور الإعلامي، ما يجعلها أهدافًا إستراتيجية للأحزاب.
- التنافس هنا لا يقتصر على الكم، بل يمتد إلى مستوى الخطاب السياسي والتعبئة الشعبية.
- قوة التمثيل الحزبي فيها تقابله قدرة حقيقية للمستقلين على اختراق المشهد نتيجة العمل الميداني المكثف أو الشعبية المجتمعية المحلية.

المحافظات ذات الحضور الحزبي الضعيف أو الغائب

مطروح، الوادي الجديد، شمال سيناء، البحر الأحمر، السويس تُظهر خريطة الترشح في هذه المحافظات فراغًا حزبيًا جزئياً أو تمثيلًا رمزيًا ضعيفًا.

- تعاني هذه المناطق من تحديات سياسية أو جغرافية أو اقتصادية تجعلها خارج أولويات الأحزاب الكبرى.
- غياب البنية الحزبية القوية فيها يعكس عدم استثمار الأحزاب في بناء قواعد انتخابية دائمة أو مكاتب تنظيمية فاعلة.
- هذه الفجوات تفتح المجال أمام المستقلين الذين ينشطون محليًا ويتمتعون بعلاقات مجتمعية راسخة أو خلفيات مهنية مؤثرة.
- الاعتماد على "رموز محلية" بدلاً من آليات حزبية يعزز من فردية المنافسة.

قراءة في التفاوت الجغرافي

هذا التفاوت يُبرز واحدة من أبرز مشكلات السياسة الحزبية في مصر:

- لا توجد **استراتيجية وطنية متماسكة** لدى أغلب الأحزاب في الانتشار الجغرافي.
- التركيز لا يزال على "جيوب نفوذ تقليدية" بدلًا من اعتماد سياسات استقطاب وتنمية تنظيمية في المناطق الطرفية.
- المحافظات المركزية تشهد تنافسًا حقيقيًا بينما تظل المناطق الطرفية أقرب إلى "دوائر مغلقة" على المستقلين أو القوى المحلية المسيطرة.

أولًا: تمثيل المرأة – الفجوة النوعية في النظام الفردي

رغم أن المادة (244) من الدستور تلزم بضمان تمثيل لا يقل عن 10% للنساء في مجلس الشيوخ، فإن الواقع يشير إلى تمثيل رمزي أو تجميلي للمرأة، خاصة في النظام الفردي :

- الغياب الكامل للمرشحات في أكثر من 12 محافظة، بعضها ذات وزن انتخابي معتبر، يُعد مؤشرًا صريحًا على ضعف المنظومة الحزبية في تحقيق الدمج السياسي الحقيقي للنساء.

- التركيز الحزبي من بعض الاحزاب على ترشيح النساء ضمن القوائم فقط (حيث يكون النجاح مضمونًا إذا نجحت القائمة)، يكشف عن **عقلية انتقائية** لا تؤمن بشكل كامل بقدرة النساء على خوض منافسات مباشرة في الدوائر الفردية.

- كما يكشف ذلك ضعف السياسات الحزبية الفاعلة لتأهيل ودعم القيادات النسائية محليًا، خاصة في المحافظات الريفية أو ذات الطابع العشائري.

من الممكن ان يرى البعض ان مايحدث هو **التفاف ناعم على الاستحقاق الدستوري**؛ إذ تُعطى المرأة مقاعد محفوظة عبر القوائم دون منحها فرص حقيقية في ساحات التنافس المباشر. وهو ما يضعف العدالة التمثيلية، ويؤسس لفجوة دائمة في التوازن النوعي داخل المجالس المنتخبة.

ثانيًا: الاستقطاب الجغرافي – المراكز مقابل الأطراف

الاختلال بين المحافظات الحضرية (مثل القاهرة والجيزة) والطرفية (مثل مطروح وشمال سيناء) يعكس مركزية مفرطة في التنافس الانتخابي، وتوزيعًا غير عادل للجهد السياسي.

- **في المركز:** التنافس مفتوح، الأحزاب حاضرة، المستقلون أقوياء، والمشهد متنوع.
- **في الأطراف:** حضور حزبي دون القدر الكافي، ومرشحون مستقلون يملؤون الفراغ في غياب المنافسة المؤسسية.

الخلاصة العامة للملاحظات:

- ما زال التنافس الانتخابي في مصر يحتاج إلى مزيد من **العدالة التمثيلية النوعية والمكانية.**
- المرأة ما تزال خارج الحسابات الفعلية في النظام الفردي، في تناقض مباشر مع النص الدستوري.
- لا تظهر حتى الآن **إرادة او قدرة حزبية واضحة** لتوسيع التنافس في المحافظات الطرفية، أو لتمكين الفئات الأقل تمثيلًا.

ثانيا نظام القائمة

التوزيع العددي للمرشحين داخل القوائم

في إطار متابعة سير العملية الانتخابية وفق ما أعلنته الهيئة الوطنية للانتخابات، ومن خلال رصد التوزيع العددي للمرشحين ضمن نظام القائمة لانتخابات مجلس الشيوخ 2025، والذي يغطي أربعة قطاعات انتخابية تمثّل مختلف أنحاء الجمهورية، وجاء على النحو التالي:

قطاع شرق الدلتا: 13 مرشحًا أساسيًا + 13 احتياطيًا = 26 مرشحًا
قطاع غرب الدلتا: 13 مرشحًا أساسيًا + 13 احتياطيًا = 26 مرشحًا
قطاع شمال ووسط وجنوب الصعيد: 37 مرشحًا أساسيًا + 37 احتياطيًا = 74 مرشحًا
قطاع القاهرة وجنوب ووسط الدلتا: 37 مرشحًا أساسيًا + 37 احتياطيًا = 74 مرشحًا
الإجمالي الكلي:
- المرشحون الأساسيون: **100 مرشح**
- المرشحون الاحتياطيون: **100 مرشح**
- **إجمالي القوائم: 200 مرشحًا**

بالمتابعة يتضح ان كل مرشح أساسي يقابله مرشح احتياطي بنفس الترتيب، انسجامًا مع ضوابط نظام القائمة المغلقة المطلقة، الذي لا يسمح بالتعديل أو الاستبدال بعد غلق باب الترشح.

كما يُسجّل أن التوزيع العددي حافظ على التوازن في القطاعات الأصغر (شرق وغرب الدلتا)، مقابل ارتفاع ملحوظ في عدد المقاعد بالقطاعات الأكبر جغرافيًا وسكانيًا (الصعيد – القاهرة والدلتا)، وهو ما يعكس تفاوت الأحجام السكانية وتباين الوزن الانتخابي بين الأقاليم.

من زاوية الرصد المدني، يوفّر هذا التوزيع مدخلًا أوليًا لقياس مدى التوازن البنيوي للنظام الانتخابي، لا سيما فيما يخص العدالة الجغرافية وتكافؤ الفرص في التمثيل عبر مختلف الأقاليم.

التوزيع النوعي (ذكور / إناث)

ضعف التوازن النوعي في القوائم المغلقة رغم التقدّم النسبي

تشير القوائم النهائية لمرشحي نظام القائمة المغلقة المطلقة إلى استمرار ضعف التوازن النوعي، رغم تسجيل حضور نسائي أفضل مقارنة باستحقاقات سابقة، فقد بلغ العدد الإجمالي للمرشحين الأساسيين والاحتياطيين في القوائم 200 مرشحًا، منهم:

- 156 من الذكور
- 44 من الإناث
- بنسبة تمثيل نسائي تُقدّر بنحو 22%

توزيع المرشحات في القوائم المغلقة:

- **20 سيدة** فقط كمرشحات أساسيات
- **29 سيدة** كمرشحات احتياطيات
- **الإجمالي الكلي للنساء في القوائم: 49 سيدة**

توزيع المرشحات الأساسيات حسب القطاعات:

- قطاع غرب الدلتا: 3 سيدات
- قطاع شرق الدلتا: 3 سيدات
- قطاع شمال ووسط وجنوب الصعيد: 7 سيدات
- قطاع القاهرة وجنوب ووسط الدلتا: 7 سيدات

ورغم أن العدد الإجمالي للنساء في القوائم يبدو مقبولًا نسبيًا من حيث الكم **فإن التمثيل الفعلي على الأرض لا يتجاوز 20 سيدة** فقط, هنّ من تم إدراجهن في المواقع الأساسية, من مجمل القوائم المغلقة, مقارنة بـ **29 سيدة وُضعن في المواقع الاحتياطية.**

هذه النسبة توضح ضعفاً نوعيًا واضحًا في توزيع فرص الترشح الفعلي, حيث أن:
عدد كبير من النساء أُدرجن في مواقع احتياطية, أي **خارج نطاق التمثيل المضمون.**
وهذا النمط من الممكن ان يراه البعض معبراً عن اعتماد بعض القوائم على النساء **لسد الفراغ القانوني** المتعلق بتمثيل النوع الاجتماعي, لا لضمان مشاركة حقيقية تؤهل المرأة للفوز والوصول إلى البرلمان.

التوزيع حسب القطاعات (من حيث مجمل الإناث):

- **قطاع شرق الدلتا:** 19 ذكور / 7 إناث
- **قطاع غرب الدلتا:** 20 ذكور / 6 إناث
- **قطاع شمال ووسط وجنوب الصعيد:** 58 ذكور / 16 إناث
- **قطاع القاهرة وجنوب ووسط الدلتا:** 59 ذكور / 15 إناث

ورغم تضمين بعض النساء تحت بند "امرأة" كتمييز إيجابي قانوني, فإن تموضعهن في مواقع غير أساسية يفرّغ هذا التمييز من مضمونه, ويجعل التمكين النسائي مجرد إجراء شكلي. فالمرأة التي لا تُدرج ضمن الصفوف الأساسية, لا تملك فرصة واقعية للفوز أو التأثير في تشكيل المجلس.

النشرة المصرية للبحوث والدراسات
The Egyptian journal of research and studies

الحاجة لإصلاحات تضمن التمثيل النوعي

في ظل طبيعة القوائم المغلقة المطلقة, التي لا تتيح للناخبين تعديل الترتيب أو اختيار أفراد, يصبح **ترتيب المرشحين داخل القائمة هو الحاسم** في فرص الوصول للمقاعد. وعليه, فإن استمرار وضع النساء في مواقع احتياطية يهدد بغيابهن الفعلي عن التمثيل النيابي, حتى وإن تم إدراج أسمائهن ضمن القوائم.

التمثيل الحزبي والوصفي

تشير القوائم النهائية لنظام القائمة إلى تشكيل انتخابي قائم على تحالف واسع تحت مظلة "القائمة الوطنية من أجل مصر"، ويُلاحظ في بنيتها توزيع متفاوت للتمثيل الحزبي، إلى جانب إدراج شخصيات عامة وفئات نوعية تُعزز التنوّع النسبي في القوائم.

التمثيل الحزبي:

يتصدر حزب مستقبل وطن مشهد الترشح من حيث عدد المرشحين في مختلف القطاعات, يليه حزب حماة الوطن ثم الجبهة الوطنية ثم الشعب الجمهوري .

- وتضمنت القوائم أيضًا مرشحين عن أحزاب أخرى فاعلة ضمن التحالف, من بينها:
  - حزب الوفد
  - حزب الحرية
  - حزب التجمع
  - حزب الاصلاح والتنمية
  - حزب العدل
  - حزب المصري الديموقراطي الاجتماعي

هذا التنوّع الحزبي يُظهر توجهًا نحو الإبقاء على طابع "التحالف الموسّع", وإن ظل توزيع الأسماء غير متوازن بين الأحزاب, لصالح القوى الأكثر تنظيمًا وحضورًا مع حضور لافت لأحزاب المعارضة التي شاركت بفاعلية في الحوار الوطني وزيادة الحصص الخاصة بها مقارنة بالاستحقاقات السابقة .

التمثيل الوصفي والفئات النوعية:

ظهر عدد من المرشحين في القوائم تحت توصيف "شخصية عامة", دون الإشارة إلى خلفياتهم السياسية أو المهنية, وهي صيغة قد تفتح الباب لتأويلات مختلفة بشأن معايير الاختيار, وتحدّ من فرص التقييم الموضوعي لتنوّع الكفاءات داخل القوائم.

يُظهر التكوين العام للقوائم اعتمادًا واضحًا على توافقات سياسية مُسبقة داخل التحالف, ما يفسّر الحضور الكبير لبعض الأحزاب على حساب أخرى. وفي حين يعزز هذا النوع من التنسيق استقرار القائمة ويقلل من التنافس الداخلي، إلا أنه يطرح تساؤلات مشروعة حول مدى انفتاح القوائم على طيف أوسع من الفاعلين السياسيين والمجتمعيين.

وفي المجمل، فإن طبيعة التمثيل الحزبي والوصفي تشير إلى محاولة توفيق بين مقتضيات التوافق السياسي ومتطلبات التنوّع، لكنها تظل بحاجة إلى مزيد من الوضوح في معايير الاختيار، خاصة في ما يتعلق بالمستقلين والكوادر النوعية.

يشير تحليل القوائم النهائية لنظام القائمة إلى مجموعة من الأنماط والملاحظات التي تستحق الوقوف عندها, سواء من زاوية العدالة التمثيلية أو من منظور التنوع والمشاركة السياسية الفاعلة:

التمثيل النسائي يسجل تمثيل النساء نسبة تقارب **22% من إجمالي المرشحين**, وهي نسبة تُعدّ أعلى من دورات سابقة, ما يعكس استجابة الى حد ما للضغوط الدستورية والمجتمعية وتوجهات الدولة المصرية في الجمهورية الجديدة المطالِبة بتوسيع مشاركة المرأة.

لكن التوزيع الداخلي يُظهر **اختلالًا نوعيًا لافتًا**؛ إذ يتجاوز عدد المرشحات على قوائم الاحتياط (29 مرشحة) عدد المرشحات الأساسيات (20 مرشحة).هذا التفاوت يُشير إلى **حضور رمزي لا ينعكس في مواقع الفعل السياسي**, ويطرح تساؤلات حول مدى الالتزام بتمكين النساء فعليًا, لا الاكتفاء باستيفاء شكلي للمعايير القانونية.

التمثيل الجغرافي برز اختلال واضح في توزيع المرشحين بين المحافظات, حيث تركزت الترشيحات في محافظات ذات كثافة سكانية أو ثقل سياسي مثل القاهرة والجيزة والمنيا, في مقابل ضعف التمثيل في المناطق الحدودية والطرفية مثل سيناء ومطروح. هذا الخلل يثير تساؤلات حول مدى مراعاة العدالة الجغرافية في تصميم القوائم ولكنه يأتي متوافقاً مع طبيعة العملية الانتخابية والرغبة في حشد المحافظات ذات الثقل الانتخابي خلف ابنائها .

الطابع الحزبي المهيمن تُظهر القوائم سيطرة واضحة لحزب مستقبل وطن على النسبة الأكبر من الترشيحات (والمصنف انه صاحب القدرات التنظيمية الاعلى) , وهو ما قد يُضعف من فرص التعددية الحزبية ويقيد تنوّع الآراء داخل الغرفة الثانية للتشريع. ورغم وجود أحزاب أخرى ضمن التحالف, إلا أن حضورها كان أقل ظهوراً.

ضعف الوضوح في التوصيفات تكررت صيغة "شخصية عامة" في القوائم دون تحديد الخلفيات أو المعايير, ما يُضعف القدرة على تقييم طبيعة الترشح, ويثير الحاجة إلى معايير معلنة وواضحة لاختيار ممثلي هذا البند.

ضعف تمثيل الفئات المجتمعية النوعية لم تُسجَّل مؤشرات واضحة على تمثيل وازن لبعض الفئات مثل ذوي الإعاقة أو الشباب أو أبناء المناطق الاقل حظاً , وهو ما يُظهر حاجة الى تعزيز الرؤية الشاملة للتمثيل المجتمعي داخل القوائم.

التحالفات الانتخابية

يعتمد النظام الانتخابي الحالي على تقسيم المقاعد مناصفة بين القائمة المغلقة المطلقة (50%) والمقاعد الفردية (50%), مع تقسيم القوائم إلى أربع دوائر فقط تغطي الجمهورية. ما جعل من تشكيل قوائم انتخابية منفردة أمرًا بالغ الصعوبة حتى أمام الأحزاب الكبيرة صاحبة التمويل والانتشار

وفي هذا السياق، رأت العديد من الأحزاب أن التحالفات لم تعد مجرد ترف سياسي أو مناورة تكتيكية، بل ضرورة لضمان الحد الأدنى من التمثيل السياسي، والحفاظ على التنوع النسبي، وتفادي الاستقطاب، لا سيما في ظل أوضاع إقليمية وأمنية دقيقة تتطلب نوعًا من اللحمة السياسية، وليس مزيدًا من التفتت أو التنافس الفردي غير المجدي.

شاركت غالبية الأحزاب الكبرى في التحالفات الانتخابية، أبرزها "القائمة الوطنية من أجل مصر"، ومن بينها:

- **حزب مستقبل وطن (قائد التحالف)،** الذي يعتبر التحالف تجسيدًا للجمهورية الجديدة.
- **حزب الشعب الجمهوري،** يرى أن التحالف يحقق التوازن داخل البرلمان.
- **حماة الوطن،** يعتبره أداة لتوسيع المشاركة خصوصًا للشباب والمرأة.
- **المؤتمر،** يرى في التحالف وسيلة لحماية الاستقرار وتنظيم الحياة السياسية.
- **الوفد،** رغم تحفظه على غياب التعددية، شارك باعتبار التحالف أمرًا واقعًا لا مفر منه.

تحالف الأحزاب المصرية (الذي يضم أكثر من 40 حزبًا صغيرًا ومتوسطًا) يُقدّم نفسه كإطار تنسيقي يهدف إلى تعزيز فرص المشاركة في العملية الانتخابية من خلال تقاسم الأعباء التنظيمية واللوجستية. ورغم غياب برنامج سياسي موحّد يجمع أطرافه، يرى المشاركون فيه أنه وسيلة عملية لضمان الحد الأدنى من التمثيل البرلماني في ظل نظام انتخابي معقد.

المعارضة... الصوت الغائب في اختبار الفعل السياسي

رغم النقد الواسع لنظام القوائم المغلقة، والاعتراضات على بنية التحالفات، **فشلت عدد من احزاب المعارضة المصرية في تحويل هذا الرفض إلى تحالف انتخابي مضاد يمثلها** أو يسد الفراغ الانتخابي المقابل لتحالفات احزاب الموالاة مع بعض احزاب المعارضة المشاركة في الحوار الوطني . حيث اكتفى أغلب المعارضين ببيانات نقدية، أو بالمنافسة الفردية المحدودة، دون تنسيق جدي على مستوى القوائم أو الدوائر.

هذا **الغياب الغير مبرر من طرف بعض قوى المعارضة** أضعف منطقية المشهد التنافسي، وأفقد الناخب الباحث عن بديل فعلي فرصة التصويت لتيار سياسي مغاير.

بعض الأحزاب مثل **العدل، المصري الديمقراطي الاجتماعي، والإصلاح والتنمية**، شاركت جزئيًا على المقاعد الفردية، وشكّلت تنسيقًا محدودًا فيما سُمّي بـ"تحالف الطريق الديمقراطي". لكنها لم تقدم قائمة موازية للقائمة الوطنية، وفضّلت العمل داخلها مع بعض التحفظات امام وسائل الاعلام بدلًا من التحدي المباشر.
كيانات مثل **حزب الكرامة، التحالف الشعبي الاشتراكي، وحزب المحافظين،** اختارت الامتناع الكامل عن الترشّح، واعتبرت أن الظروف السياسية لا تضمن منافسة نزيهة. ورغم الاختلاف على هذا الامر ، إلا أنه زاد من الفراغ السياسي ولم يُترجم إلى حملة ضغط جماهيرية، ما قلّص من أثره السياسي.

أسفر هذا الغياب عن:

- **احتكار فعلي للقوائم من قبل الاحزاب الفاعلة صاحبة التمثيل البرلماني القائم والتحالفات المنظمة.**
- **غياب خطاب سياسي بديل يمكن للناخب أن يلتف حوله.**
- **حاجة التجربة الانتخابية لتعددية حقيقية.**
- **انكماش الدور المعارض إلى حد التهميش الذاتي.**

والسؤال هنا متى يصبح الغياب رفضًا سياسيًا؟ ومتى يصبح انسحابًا فعليًا؟

- الفرق الجوهري بين "الرفض المبدئي" و"الغياب الميداني" لا يتحدد بالشعارات أو البيانات، بل يُقاس بمدى تقديم بديل سياسي قادر على الحشد والتنظيم والتمثيل. فبينما أعلنت بعض قوى المعارضة رفضها لنظام القوائم المغلقة واتساع الدوائر، لم يقترن هذا الرفض بخطوات عملية تؤسس لتحالف بديل، أو قائمة منافسة، أو حتى تنسيق منظم على المقاعد الفردية.
- وبذلك، فإن غياب المعارضة عن ميدان الفعل الانتخابي، لا يمكن قراءته فقط كموقف احتجاجي،

بل **كـمشاركة ضمنية في صناعة فراغ سياسي** أتاح للأحزاب المتحالفة أن تنفرد بإدارة المشهد، وفق القواعد القانونية والتنظيمية المتاحة. بمعنى آخر، المعارضة لم تكتف بالاعتراض،
بل ساهمت(دون قصد ربما) في إعادة إنتاج خريطة سياسية من لون واحد، عبر **انسحاب غير معلن من المساحات التي كان يمكن أن تمثل فيها جمهورها**(اذا كان هذا الجمهور موجوداً بالفعل).

توصيات لتوازن سياسي حقيقي

إذا كانت المعارضة تهدف للبقاء كطرف فاعل, فالمطلوب:

- **التحالف الجاد** بين الأحزاب المعارضة على مقاعد القوائم والفردي.
- **إنتاج خطاب سياسي موحّد** يتجاوز الخلافات التاريخية.
- **بناء تنظيم ميداني قادر على المنافسة** في الدوائر الانتخابية.
- **استغلال المساحات الإعلامية البديلة** للتواصل مع الشارع.
- **تحويل الرفض إلى مشروع انتخابي لا إلى بيانات صحفية.**

التحالفات الانتخابية في مصر 2025 لم تعد خيارًا سياسيًا حرًا, بل أداة توازن واستقرار فرضها النظام القانوني وأوضاع الأمن القومي. وبينما **استجابت الأحزاب المشاركة بمرونة وواقعية لهذا التحدي,** لا تزال المعارضة تتأرجح بين الرفض والمقاطعة دون أن تقدم البديل, ما أدى إلى إفراغ المشهد من التنافس الفعلي, وإضعاف التعددية السياسية في لحظة وطنية كانت تستدعي النضج, لا الغياب.

الرهان الآن ليس فقط على من يفوز, بل على **من يملك الشجاعة والتنظيم لطرح نفسه بديلًا جادًا في لحظة سياسية تتطلب أكثر من مجرد حضور رمزي.**

ضوابط الدعاية الانتخابية – بين النص القانوني والتحديات الواقعية

1- الضوابط القانونية الرسمية

- أصدرت الهيئة الوطنية للانتخابات القرار رقم 17 لسنة 2025, الذي نظّم قواعد الدعاية الانتخابية للمرشحين في انتخابات مجلس الشيوخ, سواء بنظام الفردي أو القوائم. حيث يسمح القرار للمرشحين باستخدام مجموعة من الوسائل الدعائية تشمل تعليق الملصقات واللافتات في الأماكن العامة, والإعلان عبر الوسائل الإعلامية (المرئية والمسموعة والإلكترونية), إلى جانب عقد المؤتمرات الجماهيرية, والجولات الميدانية المباشرة مع الناخبين.

- يشترط القانون تمويل الحملة الدعائية إما من الموارد الذاتية للمرشح, أو من تبرعات نقدية أو عينية يقدمها أشخاص طبيعيون مصريون فقط, على أن تظل قيمة التبرع ضمن حد لا يتجاوز 5% من سقف الإنفاق المسموح به. ويُمنع قطعًا تلقي أي دعم أو تمويل من جهات أجنبية, أو منظمات دولية, أو حتى من كيانات يساهم فيها أجانب بشكل جزئي.

كما يلزم القرار كل مرشح بفتح حساب مصرفي مخصص للدعاية, بحيث تمر منه جميع العمليات المالية المرتبطة بالحملة الانتخابية, بهدف ضمان الشفافية والرقابة على مصادر التمويل وحجم الإنفاق.

2-حدود الإنفاق الدعائي

حدد القانون الحدود القصوى للإنفاق الدعائي بشكل دقيق:

- في النظام الفردي, لا يجوز للمرشح أن يتجاوز نصف مليون جنيه خلال الجولة الأولى, و200 ألف جنيه في جولة الإعادة.
- بالنسبة للقوائم, يختلف الحد الأقصى باختلاف حجم المقاعد المخصصة للدائرة. فإذا كانت القائمة مخصصة لـ13 مقعدًا, يُسمح بإنفاق يصل إلى 2.167 مليون جنيه في الجولة الأولى. أما القوائم التي تتنافس على 37 مقعدًا, فيُرفع السقف إلى 6.167 مليون جنيه, مع تخفيض هذه الأرقام نسبيًا في حالة الإعادة.

3-المحظورات القانونية

تشمل المحظورات التي نصّ عليها القرار منع استخدام أي رموز دينية أو شعارات طائفية, أو القيام بأي دعاية تحضّ على الكراهية أو العنف. كما يُمنع استخدام الشعارات أو العبارات التي تميّز بين المواطنين على أساس الجنس أو الدين أو الخلفية الاجتماعية, أو توظيف المعلومات الشخصية أو التشهير بالحياة الخاصة للمرشحين أو المواطنين.

التحديات الحقيقية أمام الهيئة في فرض هذه الضوابط

أولًا: عدم كفاية الرقابة الفعلية في البيئات الريفية والنائية

أحد أبرز التحديات يكمن في القدرة العملية على تطبيق هذه الضوابط في مناطق الريف والصعيد والمناطق الحدودية, حيث تنتشر ممارسات دعائية "غير رسمية" تعتمد على العصبيات العائلية أو الوعود الخدمية أو حتى المال الانتخابي . في هذه السياقات, تضعف أدوات الرصد المؤسسي, وتُترك مسؤولية التطبيق للجهات المحلية التي من الممكن ان لا تملك دومًا الحياد أو الإمكانيات الكافية للإنفاذ.

ثانيًا: عدم تكافؤ الفرص بين المرشحين

هناك تباين واضح بين قدرات بعض المرشحين المستقلين, الذين يفتقرون غالبًا إلى الموارد المالية والخبرات الإعلامية, ومرشحي الأحزاب الكبرى أو المدعومين من دوائر نفوذ محلي, والذين يتمكنون من تجاوز الحدود القانونية بشكل غير مباشر عبر تبرعات غير معلنة أو دعم لوجستي لا يظهر في السجلات, مثل استخدام مقار حزبية, أو موظفين غير مدفوعي الأجر, أو مساحات دعائية مجانية عبر إعلام خاص .

ثالثًا: ضعف أدوات التوثيق والمحاسبة بشكل عملي

رغم دقة الضوابط من حيث النص, إلا أن الهيئة تحتاج الى الاعلان عن آليات واضحة وعملية لمراقبة الالتزام أو إجراءات المساءلة الفعلية. حيث لا توجد منصة إلكترونية لتتبع مصادر الإنفاق أو للإبلاغ عن التجاوزات, مما يجعل عملية الإنفاذ تعتمد بدرجة كبيرة على شكاوى فردية أو ملاحظات عابرة من منظمات المجتمع المدني, في ظل الحاجة الى ادوات رقابية مستقلة (عملية) مُجهزة لرصد الانتهاكات بشكل منهجي وواسع النطاق.

خلاصة تقييمية

من حيث التشريع, تملك الهيئة الوطنية للانتخابات منظومة متكاملة إلى حد بعيد تضبط آليات الدعاية الانتخابية وتمنع التمويل غير المشروع وتحد من الخطاب التحريضي أو التمييزي. لكن من حيث الواقع, تتكاثر التحديات المرتبطة بالتطبيق, خاصة في المناطق التي تضعف فيها اليات الرقابة ويقوى فيها النفوذ المحلي أو الفئوي, ما يهدد مبدأ تكافؤ الفرص بين المترشحين, ويضعف فعالية الرقابة على نزاهة الحملات الانتخابية.

تحليل العملية التنظيمية للانتخابات (من **حيث الانتظام, ورصد الشكاوى, والمعوقات, وآليات تعامل الهيئة الوطنية وغرفة العمليات المركزية معها)** يكشف عن مزيج من الإيجابيات المؤسسية وبعض التحديات المزمنة, خاصة في البيئة الإدارية واللوجستية على مستوى المحافظات.

انتظام الإجراءات – قراءة في الأداء المؤسسي

انتظام مواعيد العملية الانتخابية

منذ فتح باب الترشح في 5 يوليو 2025 وحتى إعلان الكشوف النهائية في 18 يوليو, التزمت الهيئة الوطنية للانتخابات بالجدول الزمني المعلن دون أي تأجيل أو خلل إجرائي حيث تم الإعلان عن:

- الكشوف المبدئية في 11 يوليو.
- استقبال الطعون خلال الفترة من 14 إلى 16 يوليو.
- إعلان القوائم النهائية في موعدها يوم 18 يوليو.

الالتزام بالجدول يعكس استعدادًا إداريًا جيدًا من الهيئة, يعزّزه التنسيق مع القضاء الإداري, لا سيما في نظر الطعون ضمن آجالها القانونية.

إدارة الطعون والشكاوى – قنوات نظامية وشفافية محدودة

عدد الطعون: 67 طعنًا تم تقديمها خلال فترة الطعون، وتنوعت بين:

- طعون طبية.
- طعون تتعلق بالتزكيات أو المستندات.
- طعون قانونية (عدم استيفاء شروط المؤهل أو السن أو الخدمة العسكرية).

أُحيلت جميع الطعون إلى القضاء الإداري، والذي أنهى البت فيها خلال المدة القانونية.

معالجة الشكاوى:

تم رصد شكاوى محدودة من قبل المرشحين، أبرزها:

- غموض في أسباب الاستبعاد في بعض الكشوف المبدئية.
- ارتباك في تفسير الشروط القانونية داخل بعض لجان تسلم الطلبات.
- بطء نسبي في إعلان نتائج الكشوف الطبية، خاصة في المحافظات الحدودية.

ورغم إتاحة قنوات رسمية لتقديم الطعون، إلا أن افتقار كثير من المرشحين (خاصة المستقلين) للمساعدة القانونية وضعف الخبرات , حرمهم من التظلم بفعالية. كما أن غياب النشر التفصيلي لأسباب الاستبعاد أضعف من شفافية بعض الإجراءات.

معوقات إجرائية – تفاوت الأداء بين المحافظات

رصدت فرق المتابعة الميدانية عددًا من المعوقات خلال المراحل الأولى من العملية الانتخابية:

- تفاوت في الإجراءات الإدارية بين المحافظات، خصوصًا في ما يتعلق بتفسير التعليمات.
- اعتماد مفرط على مندوبي الأحزاب في تقديم الملفات، مقابل ضعف التسهيلات المقدمة للمستقلين.
- غياب نظام إلكتروني لحجز الكشوف الطبية، ما تسبب في ازدحام وتأخير في بعض المراكز.

تكشف هذه المعوقات عن فجوة بين البنية المركزية القوية للهيئة، والقدرة التنفيذية في بعض المحافظات، حيث لا تزال العوامل البشرية والارتجال تلعب دورًا مؤثرًا في تسيير العمل الانتخابي.

غرفة العمليات المركزية – الدور والفعالية

أعلنت الهيئة الوطنية عن تفعيل غرفة العمليات المركزية منذ بداية مرحلة الترشح، وتمثّل دورها في:

التنسيق مع المديريات والإدارات الانتخابية في المحافظات.

تلقي الشكاوى العاجلة أو حالات التعطيل.

مراقبة انتظام العمل في لجان تسلّم الطلبات والكشوف الطبية.

ولكن لوحظ ان انه لم تُنشر تقارير يومية مفصلة عن نشاط الغرفة أو الحالات التي تدخلت فيها، ما يجعل تقييم دورها قائمًا على الرصد غير الرسمي أكثر من المعلومات المعلنة.

وجود غرفة عمليات مركزية يعزز الرقابة الإدارية، لكنه يظل يحتاج الى تعزيز في ظل غياب آلية تواصل فعّالة مع الجمهور، وضعف التنسيق التقني مع بعض الوحدات المحلية.

التطورات التقنية – خطوة إيجابية لكن جزئية

تُحسب للهيئة خطوة **إتاحة الكشوف النهائية إلكترونيًا لأول مرة**، ما يمثل نقلة في الشفافية وسهولة الوصول للمعلومات، لكن لم يتم حتى الآن:

- إنشاء بوابة إلكترونية موحدة لاستقبال الشكاوى.

خلاصة تقييم العملية التنظيمية حتى الآن

- الهيئة الوطنية التزمت بالإطار الزمني والقانوني، وأدارت العملية وفق معايير مؤسسية منظمة.
- رغم ذلك، لا تزال بعض التحديات الميدانية (التفاوت الجغرافي، التباين الإداري، ضعف الدعم التقني) تعوق الوصول إلى انتظام متكافئ على مستوى الجمهورية.
- دور غرفة العمليات إيجابي ومتميز ويظهر بشكل واضح تراكم الخبرات عبر الاستحقاقات الانتخابية السابقة .
- هناك حاجة واضحة لتقوية وسائل الدعم الفني للمرشحين، خاصة المستقلين , وتوسيع أدوات التواصل الرقابي مع الجمهور لضمان توازن العملية.

تحديات تنظيم تصويت المصريين بالخارج: ضعف البنية المؤسسية والحاجة الى مزيد من التنسيق

وفقًا للجدول الزمني الصادر عن الهيئة الوطنية للانتخابات, من المقرر أن تُجرى **عملية تصويت المصريين بالخارج يومي 1 و2 أغسطس 2025** داخل مقار 124 بعثة دبلوماسية مصرية حول العالم, في إطار يعتمد على الحضور الشخصي, باستخدام بطاقة الرقم القومي أو جواز السفر الساري, وبنظام التصويت المزدوج (فردي – قائمة) المماثل لما يُعتمد داخل مصر.

وقد بدأت الإجراءات التحضيرية خلال يوليو 2025, بما يشمل تسجيل الناخبين بالخارج, وتجهيز المقار, وتنسيق البعثات المعنية. غير أن المتابعة الأولية تشير إلى عدد من التحديات التي قد تُقيد فعالية المشاركة وتحد من اتساق العملية مع المعايير الدولية.

أبرز هذه التحديات هو **ضعف التعبئة والتواصل المجتمعي**, إذ لم تُسجل حتى الآن حملات توعوية منهجية تستهدف الجاليات المصرية لتعريفها بحقوقها الانتخابية أو آليات المشاركة, وهو ما يرتبط تاريخيًا بانخفاض نسب التصويت في الخارج خلال الدورات السابقة.

كما تعاني العملية من **قصور في التغطية الجغرافية**, حيث لا تشمل البعثات الدبلوماسية كافة أماكن التركز السكاني للمصريين, ما يفرض عبئًا لوجستيًا على الناخبين ويؤثر في سهولة الوصول إلى لجان الاقتراع.

من جهة أخرى, لا تتوافر بدائل تصويت عن بُعد مثل **التصويت الإلكتروني أو البريدي**, رغم نجاح هذه النماذج في تجارب دولية مشابهة, ووجود بنية تحتية تقنية تسمح ببدء تنفيذ تدريجي لها على الأقل للفئات غير القادرة على الوصول الفعلي.

ويُضاف إلى ذلك غياب آليات مُعلنة تتيح **مشاركة متابعين وراصدين مستقلين** من المجتمع المدني أو الهيئات الدولية لمتابعة الانتخابات بالخارج, ما يؤثر على مستوى الشفافية ويحد من فرص التقييم المحايد للعملية.

ويُلاحظ أيضًا أن توقيت الفعالية الرسمية الأخرى المعنية بشؤون الجاليات **(مؤتمر المصريين بالخارج** المقرر عقده يومي 3 و4 أغسطس 2025 في القاهرة) يأتي مباشرة بعد انتهاء التصويت بالخارج, ما يؤدي إلى **احتمالية اضعاف مشاركة القيادات الفاعلة في دول المهجر .**

فممن غير المتسق أن تُجرى الانتخابات للمصريين بالخارج يومي 1 و2 أغسطس, بينما يُنظم مؤتمر يضم النخبة الفاعلة من هذه الجاليات في القاهرة يومي 3 و4 أغسطس هذا الترتيب الزمني قد يُضعف من فرص الاستفادة من الطاقات المؤثرة في الجاليات خلال لحظة مهمة من العملية الانتخابية, ويطرح تساؤلات حول مدى التنسيق بين الجهات المعنية بتنظيم الفعاليتين.

بهذا الترتيب, من الممكن ان تكون الدولة قد سحبت أهم أدواتها من الميدان في لحظة مهمة .
فالفئة التي ستشارك في المؤتمر ليست جمهورًا عابرًا, بل هي النخبة المؤثرة من قادة رأي, منظمو حملات, وشخصيات قادرة على التعبئة والتيسير والدعم , استدعاؤهم إلى الداخل في توقيت حرج يعني عمليًا تفريغ ساحات الخارج من رأس مالها الديمقراطي, في لحظة كان يفترض أن يكون فيها في الصفوف الأمامية لتحفيز المشاركة.

بهذا الترتيب, من الممكن ان تكون الدولة قد سحبت أهم أدواتها من الميدان في لحظة مهمة .
فالفئة التي ستشارك في المؤتمر ليست جمهورًا عابرًا, بل هي النخبة المؤثرة من قادة رأي, منظمو حملات, وشخصيات قادرة على التعبئة والتيسير والدعم , استدعاؤهم إلى الداخل في توقيت حرج يعني عمليًا تفريغ ساحات الخارج من رأس مالها الديمقراطي, في لحظة كان يفترض أن يكون فيها في الصفوف الأمامية لتحفيز المشاركة.

المتوقع حضورهم في المؤتمر ليسوا مجرد مشاركين في حوار عام, بل يمثلون البنية الأساسية للتأثير والتنسيق داخل الجاليات حيث يشكلون نخبة من قادة رأي, رؤساء جاليات , رواد أعمال, ونخب مثقفة تملك أدوات التوعية والتعبئة ويعتمد عليهم في إدارة الحراك الانتخابي, وتسهيل مشاركة أكبر عدد ممكن من المصريين في الخارج.

وبالتالي، فإن غيابهم عن مواقعهم خلال فترة التصويت يُضعف من فعالية المشاركة ويقلل من حجم التعبئة الممكنة في دوائرهم , حيث يُظهر هذا التعارض الزمني ضعف آلية التنسيق الفعّالة بين الجهات الحكومية المعنية بشؤون المصريين في الخارج والهيئة الوطنية للانتخابات حيث تبرز الحاجة الي وحدة مشتركة أو آلية اتصال مؤسسية بين وزارة الخارجية, والهيئة الوطنية للانتخابات, وكافة الجهات المعنية لتجنب هذا التضارب بشكل مستقبلي الذي من الممكن ان يؤثر سلبًا على جدوى المشاركة الانتخابية.

حيث كان يمكن استثمار المؤتمر بشكل أكثر فعالية لو تم عقده قبل موعد الانتخابات, أي في النصف الثاني من يوليو مثلًا , كان سيشكّل في تلك الحالة منصة مثالية لـ:

- تدريب القيادات المجتمعية في الخارج على أدوار التعبئة.
- توزيع كتيبات وأدلة حول آليات التصويت.
- تشكيل مجموعات دعم وتنسيق في العواصم الكبرى لتيسير المشاركة.

أما في صورته الحالية – يومي 3 و4 أغسطس – فقد أتى مباشرة بعد انتهاء التصويت الخارجي, مما يجعل توقيته غير مجدٍ من حيث التأثير في العملية الانتخابية, لا تعزيزاً لعملية المشاركة ولا دعمًا. وهكذا, فُقدت فرصة استراتيجية لتحويل المؤتمر من مناسبة بروتوكولية سنوية إلى أداة دعم عملي وفعّال للمشاركة الديمقراطية

توصيات لتحسين تصويت المصريين بالخارج وتعزيز التنسيق المؤسسي

1. **إتاحة بدائل تصويت غير تقليدية:** مثل دراسة إمكانية إدخال التصويت الإلكتروني أو البريدي ضمن نموذج تدريجي, يستهدف في مرحلته الأولى الفئات البعيدة عن مقار البعثات, مع ضمان معايير الأمان والتحقق.
2. **تعزيز التغطية الجغرافية:** عبر مراجعة توزيع لجان الاقتراع بما يتناسب مع التوزيع الفعلي للجاليات, واتاحة مراكز تصويت متنقلة أو مؤقتة في مناطق ذات كثافة سكانية مرتفعة للمصريين بالخارج.
3. **إطلاق حملات توعية موجهة:** عبر التنسيق مع اتحادات الجاليات ومنظمات المصريين في الخارج لإطلاق حملات تواصل وتثقيف انتخابي تبدأ قبل موعد الاقتراع بفترة كافية, وتستخدم المنصات الرقمية واللغات المحلية.
4. **إشراك المجتمع المدني في المتابعة:** وضع آلية رسمية تسمح بمشاركة متابعين وراصدين مستقلين من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية لمتابعة العملية في الخارج, بما يعزز الشفافية ويُعزز ثقة الجاليات.
5. **التنسيق في اختيار توقيت مؤتمر المصريين بالخارج:** إعادة جدولة المؤتمر في الدورات المقبلة ليُعقد قبل بدء التصويت الخارجي بوقت كافٍ , ليكون منصة تعبئة وتوجيه ونقاش فاعل وحقيقي وإسناد تنظيمي للجاليات خلال العملية الانتخابية.
6. **إنشاء وحدة تنسيق مشتركة:** تأسيس وحدة اتصال مؤسسية دائمة بين الوزارات المعنية , الهيئة الوطنية للانتخابات , لضمان توافق السياسات, وتنسيق توقيت الفعاليات, وتفادي التعارض بين الأنشطة ذات الصلة.
7. **تحويل المؤتمرات من مناسبات رمزية إلى أدوات فاعلة :** تعديل جدول أعمال مؤتمر المصريين بالخارج ليشمل ورش عمل تدريبية, توزيع مواد تثقيفية, وتشكيل لجان تنسيق في العواصم الكبرى, على أن تُربط مخرجات المؤتمر بخطط تنفيذية تساهم في رفع نسب المشاركة وتعزيز التأثير المجتمعي يمكن الاستفادة منها في انتخابات مجلس النواب المقبلة .

رصد أولي لمرحلة الدعاية الانتخابية

رغم أن فترة الدعاية لم تنتهِ بعد, فإن الرصد الميداني في الأيام الأولى منها أظهر عددًا من المؤشرات المهمة:

- تفاوت في الالتزام بقواعد الدعاية بين الدوائر, خاصة فيما يتعلق بتوقيت البدء, وحجم اللافتات, والمواقع المسموح استخدامها.
- لوحظت حالات إنفاق مالي مرتفع بشكل غير مبرر في بعض الدوائر, ما أثار تساؤلات حول مصادر التمويل, ودور الادوات الرقابية.

مواقف منظمات المجتمع المدني في مرحلة ما قبل التصويت

رصدت فرق المتابعة إصدار الهيئة الوطنية للانتخابات قرارات رسمية بشأن تصاريح متابعة انتخابات مجلس الشيوخ 2025, وقد تضمّن ذلك اعتماد عدد من منظمات المجتمع المدني المصرية ووسائل الاعلام المحلية والدولية , في إطار سعي الهيئة لإرساء قواعد الشفافية على المرحلة التمهيدية من العملية الانتخابية. وقد تباينت استجابات المنظمات إزاء هذه الخطوة, ما كشف عن مواقف مختلفة تجاه الانتخابات نفسها, سواء من حيث الثقة في مسارها, أو جدوى المشاركة في متابعتها.

1. منظمات بادرت بالمشاركة الرسمية ورأت في الانتخابات فرصة تنظيمية

هذه الجهات رحّبت بالاستحقاق الانتخابي واعتبرته جزءًا من المسار الديمقراطي, رغم ما رصدته من تحديات, مثل ضعف المنافسة السياسية أو غلبة التحالفات الكبرى على المشهد. من أبرز هذه الجهات:

- مجلس الشباب المصري
- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان
- ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الانسان

موقف هذه المنظمات يتسم بـ"التفاعل الإجرائي الإيجابي", إذ قبلت بالعمل داخل الإطار الرسمي, ونظّمت تدريبات للراصدين , وبدأت مهام توزيع فرق الرصد في محافظات مختلفة. حيث تعتبر هذه الجهات أن المشاركة, تمثل وسيلة لتعزيز الشفافية النسبية وتقويم العملية من الداخل.

2. منظمات اختارت الرصد غير المباشر وتحفّظت على المناخ السياسي العام

تبنّت منظمات مثل الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان نهجًا تحليليًا, مركّزًا على ما يحيط بالانتخابات من مناخ سياسي وإعلامي واختارت:

- مراقبة الخطاب السياسي والإعلامي الرقمي
- تحليل حيّز الحريات السياسية المتاحة خلال الحملة الانتخابية
- دعم تغطية مهنية للصحافة المحلية

موقف هذه الجهات يمكن وصفه بـ"المراقبة الحذرة.

3. منظمات عبّرت عن تحفظ جوهري ورفض المشاركة الميدانية

بعض المنظمات الحقوقية لم تتقدم بطلبات اعتماد إطلاقًا, معتبرة أن شروط العملية الانتخابية لا ترقى لمعايير التعددية والعدالة السياسية. وقد أصدرت هذه المنظمات بيانات نقدية اعتبرت أن:

- نتائج الانتخابات شبه محسومة سلفًا بسبب اختلال موازين القوى
- فرص المرشحين المستقلين والمعارضين محدودة للغاية
- المناخ العام لا يسمح بمراقبة حيادية فعالة

موقف هذه الجهات هو "تحفّظ مبدئي", يرى أن المشاركة في المتابعة قد تُستخدم لتجميل مشهد غير تنافسي, وبالتالي اختارت الانسحاب أو الاكتفاء بمتابعة تحليلية خارجية.

في ضوء تباين المواقف من متابعة العملية الانتخابية, وتقديرًا لدور المجتمع المدني كفاعل محوري في دعم النزاهة, توصى "النشرة المصرية للبحوث والدراسات " بما يلي:

تشكيل ائتلاف رصدي غير حكومي يتكوّن من منظمات ذات خبرة متراكمة في الرصد والتحليل, سواء شاركت رسميًا في المتابعة أو اختارت التقييم عن بُعد, يعمل على:

- إصدار تقارير **محايدة وتحليلية** ترصد انتظام العملية الانتخابية من حيث السياق السياسي, وضمانات النزاهة, والممارسات التنظيمية.
- بناء **قاعدة بيانات تراكمية** توثق التغيرات في المشهد الانتخابي وتغذي جهود الإصلاح القانوني والمؤسسي في المستقبل.
- توسيع نطاق الرصد ليشمل أبعادًا غير تقليدية مثل **النوع الاجتماعي, الإنفاق, وتكافؤ الفرص الإعلامي.**
- تطوير **مؤشرات وطنية مستقلة** تُستخدم لتقييم جودة العمليات الانتخابية في مصر بشكل دوري, وربطها بالتجارب الإقليمية والدولية.

حيث ان من شأن هذا التحالف أن يعزّز الثقة المهنية في خطاب المنظمات, ويوفّر ركيزة بيانات تسهم في أي عملية مراجعة أو تطوير للمسار الديمقراطي في المستقبل.

تحليل المخاطر والتهديدات المحتملة

رغم انتظام الجدول الزمني للعملية الانتخابية, واعتماد الهيئة الوطنية للانتخابات عددًا من منظمات المجتمع المدني للرصد والمتابعة, ووجود إشراف قضائي مباشر (من الممكن ان لا يعترف البعض بهذا), إلا أن السياق السياسي والتنفيذي المحيط بالانتخابات يشير إلى جملة من التحديات البنيوية التي تهدد فاعلية الاقتراع وجدواه التمثيلي.

تأتي في مقدمة هذه التحديات **الحاجة الى تعزيز الثقة في جدوى العملية الانتخابية**. فقد لوحظ أن قطاعات من المواطنين, خاصة بين الفاعلين المستقلين ومكونات المجتمع المدني، تُبدي تحفظًا متناميًا إزاء جدوى المشاركة, نتيجة شعور بأن المشهد السياسي يفتقر إلى التعددية والتنافسية الفعالة. هذا الانطباع يتغذى من وجود قائمة انتخابية واحدة فقط في نظام القوائم, واستحواذ حزب سياسي واحد على غالبية الترشيحات الفردية والحزبية, ما يجعل فرص التنافس محدودة , ويضعف من فرص التغيير أو التمثيل المتوازن.

ويتقاطع ذلك مع مؤشرات **احتمال انخفاض نسبة الإقبال الشعبي،** خاصة في ظل غياب الحملات التعبوية الجماهيرية القوية, واقتصار التحركات الدعائية الكبرى على مرشحين مدعومين تنظيميًا. وقد سُجلت مؤشرات مبكرة لعزوف متوقع, خاصة في المحافظات الطرفية, وبين فئات الشباب والمرأة والمستقلين, الذين لا يرون في هذه الدورة الانتخابية فرصة حقيقية للتمثيل أو التأثير. وفي الخارج, قد تواجه عملية التصويت مشكلات مشابهة, نتيجة لمحدودية آليات الوصول, وعدم توافر بدائل مثل التصويت البريدي أو الإلكتروني.

كما يُمثل **غياب تكافؤ الفرص بين المتنافسين** أحد أخطر التحديات, حيث يملك المرشحون المدعومون من أحزاب كبرى موارد دعائية وتنظيمية لا تتوفر لغيرهم, ما يجعل المسار غير متكافئ من حيث القدرة على الوصول للناخبين, أو الدفاع عن البرامج الانتخابية. هذا الواقع يقلّص من فرص المرشحين الجدد, أو القادمين من خارج المنظومات التقليدية, ويجعل المنافسة صعبة.

ومن زاوية أخرى, يظل الطابع الرمزي للعملية الانتخابية حاضرًا في أذهان المتابعين. فمجلس الشيوخ, رغم مكانته الدستورية, لا يتمتع بصلاحيات تشريعية واسعة, وغالبًا ما يُنظر إليه كمجلس استشاري, لا يعكس توازنات الشارع بقدر ما يعزز استقرار المشهد السياسي القائم. وهو ما يجعل قطاعات من الرأي العام تعتبر الانتخابات تمرينًا إجرائيًا أكثر منه عملية ديمقراطية مؤثرة في السياسات.

ويزداد هذا التحدي مع **استمرار تهميش بعض الفئات المجتمعية,** مثل النساء وذوي الإعاقة, رغم إدراجهم شكليًا ضمن القوائم. فالفجوات في التمويل, والدعم اللوجستي, والتمكين الإعلامي, لا تزال قائمة, ما يجعل من مشاركتهم محدودة الأثر, ويحول دون بناء تمثيل حقيقي يُعبّر عنهم داخل المجلس. كما أن تمثيل المرأة في النظام الفردي لا يزال ضعيفًا رغم النص الدستوري الواضح الذي يقرّ بنسبة لا تقل عن 10% من عضوية المجلس, وهو ما يطرح ضرورة مراجعة السياسات الحزبية والتشريعية ذات الصلة.

في ضوء هذه الملاحظات, يري فريق عمل النشرة أن مواجهة هذه التهديدات لا تتم بالمقاطعة أو التجاهل, بل عبر مواصلة الرصد المستقل, وإعداد تقارير مهنية وموضوعية تضع اليد على مكامن الضعف, وتفتح المجال لتطوير العملية الانتخابية على أسس أكثر عدالة وتعددية وشفافية.

تمثل البيئة الإعلامية أحد المرتكزات الأساسية لضمان انتخابات نزيهة وتنافسية. ومع ذلك, كشفت مرحلة ما قبل التصويت في انتخابات مجلس الشيوخ عن عدد من الاختلالات البنيوية والممارسات غير المتوازنة التي ألقت بظلالها على المشهد الاتصالي المصاحب للاستحقاق الانتخابي. وفيما يلي تحليل مفصل لأبرز الملاحظات:

1- هيمنة التغطية الرسمية وضيق مساحة البرامج الانتخابية

غلب الطابع الرسمي البروتوكولي على المحتوى الإعلامي المعروض في وسائل الإعلام العامة والخاصة, حيث انصبت التغطية على نشرات الهيئة الوطنية للانتخابات, واجتماعات المسؤولين, والرسائل التوعوية العامة. وفي المقابل, لم تُخصص مساحة كافية لعرض البرامج الانتخابية للمترشحين, لا سيما المستقلين, ما أضعف قدرة الناخب على إجراء مقارنة موضوعية بين التوجهات والمقترحات المختلفة.

يشير هذا الخلل إلى غياب سياسة تحريرية واضحة لدى عدد من المؤسسات الإعلامية تضمن التوازن والتنوع, كما يكشف عن فجوة في الالتزام بمعايير الخدمة العامة في الإعلام, والتي تقضي بتمكين الجمهور من الاطلاع على مختلف وجهات النظر, لا الاكتفاء بالنقل الرسمي.

2- غياب التوازن في إتاحة المنصات الإعلامية للمرشحين

أظهر الرصد الإعلامي تفاوتًا واضحًا في فرص الظهور الإعلامي بين المترشحين, حيث تمتّع مرشحو الأحزاب الكبرى, وعلى رأسهم مرشحو "القائمة الوطنية من أجل مصر", بتغطية مميزة ومنتظمة في القنوات العامة والخاصة, مقابل تجاهل شبه كامل للمرشحين المستقلين أو المنتمين لأحزاب ضعيفة التنظيم أو حديثة التأسيس من خارج القائمة .
هذا التفاوت يخلق بيئة غير متكافئة في الوصول إلى الناخبين, ويقوض مبدأ "تكافؤ الفرص الانتخابية" المنصوص عليه قانونًا. كما أنه يحوّل الإعلام إلى عامل ترجيح, لا إلى مساحة نقاش حر ومحايد, وهو ما يُفقد العملية الانتخابية جزءًا مهمًا من عدالتها الموضوعية.

3- الانفلات الدعائي على منصات التواصل الاجتماعي

شهدت الأسابيع التي سبقت بداية الدعاية الرسمية نشاطًا مكثفًا عبر مواقع التواصل الاجتماعي, تضمن محتوى مدفوع الأجر من صفحات غير موثقة, وصورًا دعائية بلا إفصاح عن مصادر تمويلها. كما انتشرت حملات ممولة على فيسبوك ومنصة اكس دون أن تحمل بيانات الناشر أو الراعي المالي, بما يخالف القانون الانتخابي ويعوق القدرة على التتبع والمساءلة.

عدم وجود إطار رقابي إلكتروني فعال يشمل الإعلانات الرقمية والمحتوى الدعائي السياسي الممول, يفتح المجال للتلاعب بالرأي العام, ويمنح أفضلية غير عادلة للمرشحين ذوي الموارد التقنية أو العلاقات بشركات تسويق رقمي. كما أن ذلك يشير إلى ثغرات تنظيمية تستوجب تدخل الهيئة الوطنية للانتخابات في المستقبل لوضع مدونة سلوك رقمية ملزمة.

4- حملات تشويه إلكترونية وانتهاك الضوابط الأخلاقية

عقب إعلان القوائم النهائية, تم رصد موجات من التشهير الرقمي تستهدف بعض المرشحين, تضمنت نشر معلومات غير موثقة, والتشكيك في الأهلية, والطعن في السمعة الشخصية. وقد نُشرت هذه المضامين على منصات لا تتبع أي جهة رسمية أو حزبية, وغالبًا ما كانت مجهولة المصدر.

هذا السلوك لا يمثل فقط خرقًا قانونيًا واضحًا, بل يهدد بترسيخ نمط "الدعاية السوداء" في الثقافة الانتخابية, ما يضعف ثقة الناخب في المعلومات المتداولة, ويؤسس لمنافسة غير نزيهة قائمة على الإقصاء لا على البرامج. كما يكشف عن ضرورة التنسيق بين الهيئة الوطنية وجهاز تنظيم الإعلام للتصدي لهذا النمط من الممارسات.

التوصية المركزية:

ينبغي على الهيئة الوطنية للانتخابات بالتعاون مع المجلس الأعلى للإعلام والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات **وضع مدونة سلوك إعلامي ورقمي خاصة بالانتخابات،** تتضمن:

- إلزام وسائل الإعلام بإتاحة مساحة متكافئة للمترشحين، خاصة في البرامج الحوارية.
- فرض الشفافية على الإعلانات الممولة عبر منصات التواصل الاجتماعي، مع نظام إبلاغ جماهيري لتتبع الصفحات غير الرسمية.
- تنظيم تدريب للصحفيين والمحررين السياسيين حول التغطية المتوازنة والحيادية في زمن الانتخابات.
- تعزيز شراكة مع منصات التواصل الكبرى مثل Googleg Meta لرصد الإنفاق السياسي الرقمي، كما يتم في عدد من الدول ذات التجارب الديمقراطية المتراكمة .

بهذه الخطوات يمكن ضمان فضاء إعلامي أكثر عدالة، يوازن بين تعدد الأصوات ويمنح الناخب قدرة أفضل على اتخاذ قرار مستنير.

العدالة الانتخابية وآلية الطعون

ملاحظات حول الشفافية القضائية ومبررات الاستبعاد

العدالة الانتخابية وآلية الطعون – رصد ميداني وتحليل لمستوى الشفافية القضائية

أظهرت مرحلة الطعون المرتبطة بانتخابات مجلس الشيوخ 2025 عددًا من الإشارات المهمة المتعلقة بجودة الشفافية القانونية، ومدى تكافؤ الحق في الدفاع والترشح، خاصة بعد استبعاد عدد من المترشحين لأسباب مختلفة. وقد ركز الرصد الميداني على ثلاث ملاحظات أساسية:

1. غياب النشر المفصل لأسباب الاستبعاد

رغم إعلان القوائم النهائية في الموعد المقرر، لم تتوافر قوائم رسمية شاملة توضّح الأسباب التفصيلية لكل حالة استبعاد على حدة. إذ اقتصر الإفصاح، في معظم الحالات، على عبارات عامة مثل "عدم استيفاء شرط المؤهل" أو "عدم أداء الخدمة العسكرية"، دون إرفاق مستندات داعمة أو عرض المواد القانونية التي تم الاستناد إليها.

هذا الغياب أثار تساؤلات مشروعة تتعلق بمدى تمكين المترشحين من ممارسة حقهم الكامل في الطعن المستنير، كما حدّ من قدرة فرق الرصد والمراقبة على التحقق من سلامة الإجراءات.

2. تفاوت واضح في مستوى الإفصاح القضائي بين المحافظات

لوحظ تباين ملحوظ بين الدوائر القضائية في درجة الوضوح والالتزام بتسليم المترشحين قرارات مدعومة بالحيثيات. ففي بعض المحافظات، تلقّى المترشحون قرارات مكتوبة تتضمن إشارات صريحة إلى القوانين أو الأحكام ذات الصلة، بينما في محافظات أخرى اقتصرت الإخطارات على إشعارات مختصرة أو شفهية، غير موقعة أو غير موثّقة.

هذا التفاوت يكشف عن غياب بروتوكول قضائي موحد لإخطار المترشحين، ويطرح تساؤلات حول العدالة الإجرائية ومدى اتساقها على مستوى الجمهورية.

3. التزام بالمواعيد مقابل ضعف وضوح الحيثيات العلنية

رغم احترام الجدول الزمني الذي حددته الهيئة الوطنية للانتخابات للفصل في الطعون (14 إلى 16 يوليو)، ثم إعلان الأحكام في 17 يوليو، إلا أن المخرجات القضائية لم تترافق مع نشر الحيثيات الكاملة للأحكام. ففي أغلب الحالات، اكتفت التصريحات الرسمية بالإعلان عن عدد المترشحين المستبعدين أو المقبولين دون الإشارة إلى المستندات أو السياق القانوني الدقيق لكل حالة.

وغياب هذه التفاصيل يقلّص من مساحة الشفافية القانونية، ويصعب على المتابعين الخارجيين (بمن فيهم منظمات المجتمع المدني) التأكد من صحة وعدالة الإجراءات

التوصية المنهجية

من أجل تعزيز الثقة في العدالة الانتخابية، يُوصى بتبنّي سياسة نشر استباقي للحيثيات القانونية المتعلقة بالطعون، عبر منصة إلكترونية رسمية، متاحة للمترشحين والمتابعين على حد السواء، تتضمن:

- الأسباب التفصيلية لكل استبعاد.
- المواد القانونية التي تم تطبيقها.
- نسخة مختصرة من كل حكم إداري نهائي.

دور القيادات التنفيذية في تهيئة البيئة الانتخابية لانتخابات مجلس الشيوخ 2025

في إطار الرصد الميداني لاستعدادات مؤسسات الدولة لانتخابات مجلس الشيوخ ، برز الدور المحوري الذي تؤديه القيادات التنفيذية في المحافظات لضمان تنظيم العملية الانتخابية وتوفير بيئة آمنة ومناسبة للمشاركة الشعبية. وقد شمل الرصد الفترة من 15 إلى 21 يوليو 2025، وركّز على ثلاث محافظات كنموذج: القاهرة، الأقصر، والبحيرة.

أولًا: محافظة القاهرة

- تم تجهيز **336 مركزًا** انتخابيًا و**544 لجنة فرعية** لاستقبال نحو **8.5 مليون ناخب.**
- شملت التجهيزات **غرف تأمين الصناديق، مبيت القوات، وسائل إطفاء، مولدات كهرباء، كراسي متحركة، ومظلات** لحماية الناخبين من الشمس.
- تم **تفعيل غرفة عمليات مركزية** مربوطة بالشبكة الوطنية للطوارئ.
- أكد المحافظ التزامه بـ **توفير الدعم اللوجستي فقط،** مع **الحياد التام تجاه المرشحين.**

ثانيًا: محافظة الأقصر

- عقد المحافظ **عبدالمطلب عمارة** اجتماعًا موسعًا لتوزيع المهام التنفيذية على الأجهزة المختصة.
- تم تنفيذ حملات لـ **رفع الإشغالات، تحسين الإنارة العامة، وتجهيز المقرات الانتخابية** بما يضمن راحة الناخبين.
- شملت الاستعدادات زيارة **ميدانية لمستشفى حميات الأقصر،** للتأكد من الجاهزية الطبية واتباع الإجراءات السليمة في التعامل مع النفايات الخطرة.

ثالثًا: محافظة البحيرة

- تم الاعلان عن **جاهزية 628 مركزًا انتخابيًا** لخدمة أكثر من **4.35 مليون ناخب.**
- جرت **مراجعة شاملة للبنية التحتية**، شملت الإنارة، دورات المياه، والمرافق الأساسية.
- تم توزيع **سيارات إسعاف** على مقرات محددة، وتفعيل غرفة عمليات مركزية مرتبطة بالوحدات المحلية للمتابعة الدقيقة.

ممارسات مشتركة على مستوى المحافظات

- توحيد نمط الاستعدادات بين المحافظات الثلاث بما يعكس توجهًا عامًا نحو المعايير الموحدة.
- تنسيق موسع مع أجهزة الحماية المدنية، الإسعاف، وشركات الكهرباء لضمان الجاهزية الشاملة.
- تركيز خاص على ذوي الهمم وكبار السن من خلال توفير وسائل دعم لوجستي تساعدهم على الإدلاء بأصواتهم بسهولة.

المجالس النوعية ومساهمتها في دعم العملية الانتخابية

وفي إطار متابعة الاستعدادات المجتمعية المصاحبة لانتخابات مجلس الشيوخ 2025, رُصدت تحركات فاعلة لعدد من المجالس النوعية, كان أبرزها: **المجلس القومي للمرأة, المجلس القومي لحقوق الإنسان, والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة.** وقد تنوعت مساهماتها بين التوعية, والرقابة, وضمان الوصول المتكافئ لجميع الفئات.

- **المجلس القومي للمرأة** نظّم عددًا من الندوات التوعوية على مستوى المحافظات, منها ندوة في كفر الشيخ بعنوان "دور المرأة في تعزيز المشاركة الانتخابية", استهدفت الرائدات والمتطوعات, وركزت على أهمية المشاركة السياسية للنساء, وآليات التصويت, والقيد بقاعدة بيانات الناخبين. كما أطلق المجلس حملة إعلامية وطنية لدعم التصويت النسائي.
- **المجلس القومي لحقوق الإنسان فعّل غرفة عمليات مركزية** لرصد الانتخابات, مع اقتصار المتابعة الميدانية على أعضاء المجلس غير المنتمين لأحزاب سياسية, كما تم تنفيذ تدريبات للإعلاميين حول التغطية المحايدة, بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للانتخابات.
- **المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة** ركّز على تمكين ذوي الإعاقات المختلفة من ممارسة حقهم في الانتخاب عبر مجموعة من الإجراءات, شملت: ترجمة محتوى توعوي بلغة الإشارة, إعداد مواد اقتراع بلغة برايل, وإتاحة "بطاقات متابعة" للمشاركة الميدانية, إلى جانب تنظيم ورش توعية بالتعاون مع الجمعيات ألاهلية.

حيث تشير هذه الأنشطة إلى تنامي دور المجالس النوعية كأطراف داعمة للشفافية وتكافؤ الفرص، من خلال أدوات غير حزبية تُعزز المشاركة المجتمعية وتحمي الحقوق الانتخابية للفئات الأقل تمثيلًا.

المؤشرات الكمية والتحليلية

تعكس المؤشرات الكمية المرتبطة بعملية الترشح لانتخابات مجلس الشيوخ 2025 صورة تركيبية دقيقة لمستوى الحراك السياسي والانتظام الإداري في هذه المرحلة, وتكشف عن ملامح دالة في ما يخص مستوى التنافس ومدى التمثيل. فعدد المتقدمين للترشح يعكس حجمًا متوسطًا للمشاركة بالنظر إلى حجم المجلس وطبيعة صلاحياته. هذه المحدودية قد تُعزى إلى عوامل تتعلق بضعف الحافز السياسي أو صعوبة شروط الترشح, خصوصًا في ما يتعلق بالتزكيات والتمويل والدعاية.

من بين هؤلاء, تم قبول 674 مرشحًا مبدئيًا, بنسبة قبول تجاوزت 93%, وهو ما يوحي بأن غالبية المتقدمين كانوا على دراية كافية بشروط الترشح والتزموا بها, و أن عمليات الفرز الأولى لم تكن مصممة لتقليص العدد بشكل ملحوظ.

خلال فترة الطعون القانونية, تم تسجيل 67 طعنًا, أي ما يعادل نحو 9.3% من جملة المرشحين المقبولين مبدئيًا. حيث تعكس هذه النسبة درجة من الاعتراض القانوني المقبول, لكنها قد تشير أيضًا إلى الحاجة الى تعزيز الشفافية التامة في أسباب الاستبعاد أو غموض بعض الإجراءات من جهة أخرى.

التحليل العام لتلك المؤشرات يشير إلى انتظام إداري نسبي في إدارة عملية الترشح, لكنه لا يخلو من فجوات مؤسسية تتعلق بنقص الدعم القانوني والإرشادي للمرشحين الجدد او حديثي الخبرة , وغياب قاعدة بيانات معلنة تسهّل عملية الطعن أو المتابعة الرقابية. كما أن ضعف المنافسة في نظام القوائم (بترشح قائمة واحدة فقط) جعل النظام الفردي هو ساحة التنافس الأساسية, وهو ما قد يؤدي إلى اختلال في التمثيل وتضييق دائرة التعددية السياسية. بالتالي, ورغم أن الصورة الإجرائية مستقرة في ظاهرها, إلا أن التحليل الكمي يعكس تحديات كامنة في التوازن السياسي والتمثيل العادل, تتطلب معالجة مؤسسية وتشريعية في مراحل لاحقة من التطوير الانتخابي.

تمثيل الفئات النوعية

تشير المؤشرات النوعية المتعلقة بتمثيل الفئات المجتمعية في انتخابات مجلس الشيوخ 2025 إلى استمرار فجوة واضحة بين المبادئ الدستورية المعلنة وتوجهات الدولة المصرية في الجمهورية الجديدة وبين ما يتحقق فعليًا على الأرض, فتمثيل النساء لم يتجاوز 18% من إجمالي المرشحين, وهي نسبة تتناسب مع النصوص الدستورية التي تنص صراحة على تخصيص ما لا يقل عن 10% من مقاعد المجلس للنساء, ولكن تُعد ضعيفة بالنظر إلى أن المجلس نفسه يتمتع بطبيعة استشارية, حيث يفترض أن تتيح مساحة أوسع لمشاركة فئات غير ممكنة عملياً . هذا القصور يمكن قراءته على أنه نتيجة لتراجع الحافز السياسي الحقيقي لإدماج المرأة خارج القوائم المغلقة, إلى جانب ضعف التزامات الأحزاب بترشيح نساء على النظام الفردي, ما يجعل تمثيل النساء أقرب إلى الالتزام الشكلي منه إلى التمكين الفعلي.

أما نسبة تمثيل الشباب (22%) فهي تبدو رقمًا مقبولًا على المستوى الظاهري, لكنها لا تعكس طموح الخطاب السياسي المتكرر بشأن "تمكين الشباب" , حيث ان التحدي هنا ليس في وجود الشباب على القوائم أو ضمن المرشحين, بل في مدى فعاليتهم داخل العملية حيث تظهر التساؤلات مثل هل تُمنح لهم مواقع تنافسية حقيقية؟ هل يحصلون على دعم سياسي وتمويلي يمكّنهم من الصعود في هرم المنافسة؟ .

فيما يتعلق بذوي الإعاقة, فإن نسبة 2.4% من إجمالي المتقدمين تشير إلى استمرار فجوة عميقة في التمثيل. هذه النسبة لا تتناسب مع الالتزامات الدستورية المعلنة ولا مع التوجهات الرسمية التي تتحدث عن تمكين هذه الفئة, وتكشف عن حواجز هيكلية تتعلق بالبيئة الانتخابية ذاتها مثل غياب أدوات التواصل المناسبة, ضعف الدعاية, غياب التسهيلات, ونقص الدعم المالي والقانوني.

بالمجمل, تعكس هذه المؤشرات استمرار التمثيل النوعي في إطار محدود ورمزي, وتكشف عن بنية انتخابية تحتاج إلى مزيد من الآليات الكافية لدمج الفئات الأقل تمثيلًا مثل النساء, الشباب, وذوي الإعاقة بطريقة تمكّنهم فعليًا من التأثير في تشكيل السياسات أو التعبير عن مصالحهم. وتتطلب هذه الثغرات تدخلات قانونية وتنظيمية جادة لضمان عدالة التمثيل وتحقيق المعايير الدستورية المقررة.

الاستنتاجات العامة:

1. المشهد الترشحي متوازن عدديًا لكنه محدود سياسيًا بشكل نسبي , ولا يعكس التعددية الحزبية أو ألايديولوجية المطلوبة .
2. التمثيل النوعي (النساء, الشباب, ذوو الإعاقة) لا يزال دون المستهدفات السياسية والمجتمعية التي تتناسب مع احلام الجمهورية الجديدة .
3. تفوق الفردي في العملية التنافسية على القوائم يعزز طابعًا محافظًا ومفضّلًا على المقاييس المحلية وليس البرامج السياسية المطلوبة .
4. عدد الطعون والمستبعدين لا يشكل أزمة رقمية, لكن خلفه تساؤلات حول مبادىء مثل الافصاح والحق فى المعرفة .

- استمرار ضعف تمثيل النساء رغم تعدد المبادرات الرسمية الداعية إلى تمكين المرأة سياسيًا, إلا أن نسبة تمثيلها في القوائم والمقاعد الفردية تظل محدودة يشير إلى فجوة مستمرة بين الخطاب الداعم والممارسات الفعلية, سواء على مستوى الترشيح أو دعم الأحزاب.
- القصور في دمج ذوي الإعاقة انتخابيًا حيث لا تزال مشاركة ذوي الإعاقة محدودة, وهو ما يعكس تحديات مركبة تتعلق بعدم كفاية التيسيرات الإجرائية, وضعف تمكينهم من أدوات الترشح والحملات, إلى جانب غياب آليات دعم قانوني فعالة تضمن إدماجهم كمرشحين فاعلين.
- تراجع نسبي في معدل التنافس السياسي حيث انخفضت مؤشرات التنافس مقارنة بدورات سابقة, سواء من حيث عدد المرشحين في الدوائر أو تنوع الانتماءات. ويُعزى ذلك إلى هيمنة تحالفات انتخابية واسعة على المشهد, وتراجع مشاركة الأحزاب الصغيرة والمستقلين في بعض المناطق.

التحديات العامة

تم رصد عدد من التحديات المؤثرة على سير المرحلة التمهيدية لانتخابات مجلس الشيوخ 2025, وذلك استنادًا إلى تقارير المتابعة والبيانات الاولية الصادرة عن منظمات مجتمع مدني محلية, وتصريحات الهيئة الوطنية, والملاحظات الميدانية, وجاءت كالتالي:

- تحديات لوجستية:
  - تفاوت نسبي في جاهزية بعض المقار الانتخابية, خاصة في المحافظات الحدودية والمناطق الريفية.
  - تفاوت فى كفاءة التنسيق بين الجهات المحلية المعنية بإعداد اللجان.
- تحديات قانونية:
  - تأخر بعض الجهات في الحصول على توضيحات رسمية حول مبررات استبعاد المرشحين.
  - غياب آلية مركزية موحدة لتوزيع المعلومات والإرشادات القانونية الخاصة بحقوق الترشح والطعن.
- تحديات اجتماعية:
  - انخفاض ملحوظ في الحافز لدى بعض الفئات, خاصة الشباب, للمشاركة في العملية الانتخابية.
  - استمرار وجود فجوة في الثقة بين قطاعات من الناخبين والمؤسسات المشرفة على الانتخابات.
- تحديات رقمية:
  - عدم تفعيل أدوات إلكترونية رسمية تتيح للمرشحين والناخبين تقديم الطعون أو الشكاوى عبر الإنترنت.
  - غياب منصة مركزية تفاعلية لرصد العملية من قبل الجمهور أو مؤسسات الرصد المستقلة.

النشرة المصرية للبحوث والدراسات
The Egyptian journal of research and studies

التوصيات الختامية

في ضوء ما تم رصده وتحليله خلال المرحلة التمهيدية لانتخابات مجلس الشيوخ 2025, يوصي التقرير بعدد من الإجراءات العملية التي من شأنها تعزيز الشفافية, وتحقيق تكافؤ الفرص, ورفع كفاءة العملية الانتخابية على المستوى المؤسسي والمجتمعي, وذلك على النحو التالي:

أ. إلى الهيئة الوطنية للانتخابات

- تفعيل منصة رقمية موحّدة تشمل مراحل العملية كافة (الترشح, الفحص, الطعون, الإعلانات) بما يضمن الشفافية وسهولة الوصول للمعلومة من قبل المرشحين والمراقبين.
- نشر مبررات القبول والاستبعاد للطعون بشكل تفصيلي ومعلن, متضمنة المستندات القانونية الداعمة, تعزيزًا لمبدأ الشفافية والحق في المعرفة.
- تيسير إجراءات اعتماد وتوزيع راصدي منظمات المجتمع المدني, والتعامل بمرونة ميدانية مع احتياجاتهم, خاصة في المناطق النائية.
- إنشاء آلية مركزية لتلقي الشكاوى والملاحظات إلكترونيًا من الناخبين والمراقبين, وتخصيص فريق مختص للاستجابة الفورية.

ب. إلى الأحزاب والمرشحين

- الالتزام بالضوابط القانونية للإنفاق الدعائي, وتقديم إقرارات تفصيلية بالمصادر والوسائل المستخدمة, وفق أحكام الهيئة الوطنية.
- ضمان احترام حقوق المنافسين وعدم اللجوء إلى التشهير أو الدعاية السلبية, بما يرسّخ مناخًا انتخابيًا نزيهًا وقائمًا على التعدد والتنافس الموضوعي.
- إتاحة البرامج الانتخابية بشكل متكافئ للجمهور من خلال قنوات إعلامية متنوعة, وتبني خطاب سياسي موضوعي يُخاطب الناخبين لا الخصوم.

ج. إلى منظمات المجتمع المدني

استنادًا إلى ما تم رصده من تفاوت في انخراط منظمات المجتمع المدني في العملية الانتخابية, وما لوحظ من ميل بعض الجهات إلى التحفظ أو الانسحاب, يوصي التقرير بما يلي:

- تعزيز الدور المجتمعي الفاعل بما يتجاوز حدود الرصد والمتابعة التقنية أو التحليل الخارجي, من خلال المبادرة إلى التفاعل المباشر مع الجمهور, لا سيما في مناطق العزوف أو ضعف الوعي.
- الابتعاد عن الخطاب الذي يغلب عليه الطابع التشكيكي أو التعميمي, وتبنّي خطاب مسؤول يستند إلى التوعية والإشراك بدلاً من الانسحاب أو التحييد.
- تحمّل دور أكبر في دفع المواطنين للمشاركة, باعتبار أن المجتمع المدني ليس مراقبًا فقط, بل شريكًا في تشكيل الإرادة العامة, وتأكيد شرعية المشاركة كأداة للتغيير السلمي.
- إعادة توجيه الجهود نحو بناء ثقة جماهيرية مستدامة, ترتكز على نشر المعرفة الانتخابية, وتوسيع دائرة الفئات المستهدفة بالتثقيف, لا سيما النساء والشباب والفئات المهمشة.

تشير نتائج الرصد إلى أن فعالية المجتمع المدني, كمكون رئيسي في البيئة الانتخابية, لا تُقاس فقط بمستوى متابعته للإجراءات, بل أيضًا بقدرته على التأثير الإيجابي في المزاج العام وتحفيز المشاركة, وهو ما يتطلب تجديد أدواته وخطابه في كل دورة انتخابية .

د. إلى المشرّعين وصنّاع القرار

- مراجعة النظام الانتخابي الحالي لضمان تمثيل أوسع للفئات غير الممثلة, وتخفيف التركز الحزبي الذي يقوّض فرص التعددية السياسية.
- تعزيز النصوص الدستورية والتنظيمية الخاصة بتمكين النساء, والشباب, وذوي الإعاقة, وربطها بآليات تنفيذ عملية تضمن ترجمة الالتزامات إلى نتائج فعلية.
- النظر في إنشاء هيئة مستقلة للإعلام الانتخابي تكون مهمتها ضمان التوازن الإعلامي وتوفير مساحة متكافئة لجميع المرشحين والقوائم.

إعداد
(فريق عمل النشرة المصرية للبحوث والدراسات)